

قضية مياه منطقة نهر الكلب بين التاريخ والقانون

هيام ملاط*

مقدمة

نجم عن تملك الأتراك لبنان عام ١٥١٦ إنشاء الإمارة المعنئة التي حاولت قدر المستطاع اجتذاب القوى اللبنانية، الفاعلة على الأرض، إليها وإقصاء بعض الفرقاء الآخرين كآل سيفا عن كل مطلب في السلطة.

ومع بدء الإمارة المعنئة أخذت تزدهر المناطق اللبنانية التي كانت قد عانت الأمرين في العصور الغابرة، بحيث إن إعادة تأهيل الأرض واستثمارها أخذوا بالتطور مع كل ما يستتبع هذا الأمر من تنظيم واتفاق بين الفرقاء من أجل المصلحة المشتركة والإنتاج المتزايد.

وإذا عدنا إلى النصوص التاريخية المتوفرة التي تكلمت عن هذه الحقبة من الزمن، لا سيما منها تاريخ الأزمنة، للبطريك الدوبييني، ومؤلف الخالدي عن لبنان في عهد فخر الدين، وكتاب الأمير حيدر الشهابي المعنون لبنان في عهد الشهابيين، وكتاب طتوس الشدياق أخبار الأعيان في جبل لبنان الصادر عام ١٨٥٥ (الجزء الأول والثاني) و١٨٥٩ (الجزء الثالث)، وكتاب الحنوني نبذة تاريخية عن المقاطعة الكسروانية (المطبوع عام ١٨٨٤)، ومصنف الحوري

(*) محام. أستاذ في الجامعة اللبنانية.

يوسف البشعلاني بعنوان لبنان ويوسف بك كرم الصادر عام ١٩٢٥، وسائر المؤلفات والدراسات، نرى أنها لم تأت على ذكر أوضاع الاستثمار الزراعي إلا ببذات قصيرة جدًا، وبعض الأحيان بأسطر معدودة، باستثناء حجج البيع والشراء العائدة لأملك العائلات والأديار بحيث إنه ينبغي لنا مراجعة العادات والتقاليد المتبعة في حينه في لبنان أولاً (الفصل الأول)، ثم التشريع الخاص ثانيًا (الفصل الثاني)، على أن نتطرق في فصل ثالث إلى قضية مياه منطقة نهر الكلب الذي خصها السلطان العثماني بفرمان خاص في الثامن من جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ الموافق أوائل حزيران ١٨٧٠، وقد شكّل هذا الفرمان وتفسيراته السند القانوني والوضعي الأول للحقوق المكتسبة على المياه وتكريسها للعادات والتقاليد.

الفصل الأول: العادات والتقاليد المتبعة

تشكّل العادات والتقاليد خلاصة أتنافق الشعوب والمواطنين على مبادئ متكافئة للعمل والتصرف من أجل تأمين حُسن سير الأمور وتقدّم المجتمع وإقصاء الخلافات والنزاعات المتطرفة.

لذلك فإنّ العادات والتقاليد الخاصة باستثمار المياه ليست سوى نتيجة توافق آراء المجتمع على تأمين الريّ والشرب وفقًا لأصول معيّنة من شأنها حصر النزاعات وتخصيص كلّ مزارع وكلّ ملاء بما يعود له من حصّة في مياه الريّ أو الشرب.

وقد تکرّس هذا الأمر في المجتمع اللبناني القديم بمبادئ ثابتة عائدة لتحديد أتيام ووسائل الريّ وتوزيع كمّيات من المياه لا تزال مرعية الإجراء بالرغم من نسيان الأصل.

وتجدر الإشارة هنا إلى شكل الحقوق وطريقة انتقالها بحيث إنّ الدراسات والوثائق تشير صراحة إلى هذه النفاذ المعمول بها في تلك الأتيام.

فلجهة طريقة انتقال الحقوق، يبيّن أنه من الجائر تلخيص هذه الأوضاع وفقًا لِمَا يلي:

١ - بيع المياه مع الأرض:

وهذا الوضع هو الذي كان سائداً بصورة عامة قبل القرن التاسع عشر مثلما يُستخلص من مراجعة نصوص الحجج والعقود الواردة في مؤلف الآبائي فهد^(١)، بحيث إن المياه كانت تُعتبر جزءاً من العقار وتُباع معه.

٢ - بيع العقار دون المياه:

وهذا الوضع هو نادر للغاية في تلك الأيّام ولكن تجدر الإشارة إليه لحصوله في بعض القرى في مناطق كسروان والمتن.

أما لجهة استعمال المياه للريّ، فتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الأمر لم يكن يستند إلى أيّ نصّ قانونيّ أو تشريع خاصّ بحيث إنّ العادات والتقاليد أقرّت مبدأ توزيع المياه وفقاً لحاجة المزارعين والملاكين.

ونشير هنا على سبيل القياس القانونيّ إلى ما ورد في دراسة حاتم سليمان عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لقاطع بكنّا بحيث أشار إلى أنّ الأراضي منها ما هو «بعل يعتمد في ريه على مياه الأمطار شتاءً ويمثل الجانب الأعظم من أراضي قاطع بكنّا، ومنها ما هو سقي ترويه بنايع صغيرة وعيون تجمع مياهها صيفاً في محاقن كبيرة مشتركة وتوزّع على الأراضي التي لها حقّ الشرب من مياه تلك العيون» بحسب العوائد المتبعة في ذلك الزمان على أساس العدان الذي كان يعتبر أحياناً نصف يوم اثنتي عشرة ساعة (الحجّة رقم ٨٥٣ من سجلّ بيع الأراضي في محكمة قضاء المتن لسنة ١٨٧٨ ص ١٣٩) وقد ورد في الحجّة العبارة التالية:

«يتبع المبيع ستة عدادين ماء أي ثلاثة أيّام وثلاث لياي»، وأحياناً أربعة وعشرين ساعة (الحجّة رقم ٢٤٠٥ من سجلّ بيع الأراضي في محكمة قضاء المتن لسنة ١٨٩٩) ومما جاء فيها:

(١) الآبائي طرس فهد: البويل القرنّي الثالث لدير سيّدة اللوزية، ١٩٨١.

«بتبع هذا المبيع ٤٣/٢ قراريط ما يخصّ هذا العقار من ماء عين الريحانة من أصل اثني عشر عدّاناً ونصف باعتبار العدّان ٢٤ ساعة»، وهو العرف الذي ما زال مُتبّعاً في توزيع المياه حتّى اليوم^(١).

الفصل الثاني: الأحكام القانونيّة للمياه في جبل لبنان

لقد تكرّست العادات والتقاليد المتّبعة في جبل لبنان قبل القرن التاسع عشر في مؤلّف وضعه المطران عبدالله قراعلي عام ١٧٣٣ تحت عنوان كتاب مختصر الشريعة أو المجلّة القضائيّة وقانون الأحوال الشخصيّة للمسيحيين في لبنان على عهد الشهابيّين طبعه عام ١٩٥٩ الأب بولس مسعد الحلبيّ اللبناني، اخترنا منه أحكام المياه التي كانت مرعيّة الإجراء في جبل لبنان خلال هذه الحقبة ولغاية أواسط القرن التاسع عشر.

وردت في الباب العشرين فصل «ب» تحت عنوان «في المياه وما تحتها من الأراضي المنخفضة» الأحكام التالية التي لعبت بدون شك دوراً بارزاً في تكريس ملكيّة المياه والعادات والتقاليد في هذا المجال:

١٥ - وأصحاب الأراضي المنخفضة عليهم خدمة لأصحاب العالية في عمل ما يلزمهم من مصالح مياههم، ولهم بدل ذلك فائدة من أخذهم دسم أراضي المتعاليين (كذا) وشحمها.

٢ - وخدمة الماء إن كانت في أصلها أن تستعمل في الصيف وحده، أو في شهر واحد، أو أكثر من شهر، أو أكثر من عام، بطل استعمالها بعد الزمان المعيّن.

٣ - وإن كان في يوم، أو في ساعة، أو النهار وحده، أو الليل وحده مستمرّاً، بطل استعماله من انقضاء الوقت المعيّن إلى أن يعود العرف عدّادين.

٤ - وإن نشف التبع الذي يكون للواحد أن يستقي منه ثمّ عاد يجري، فقد تحدّدت عليه الخدمة، وعاد اجتذاب المياه في القديم.

(١) حاتم سليمان: دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لقطاع بكنيا (١٨٦٠ - ١٩٢٠)، الكلبك، ١٩٨٢.

- ٥ - مَنْ أطلق لك أن تستني من شربه، موضع الماء، فيلزمه أن يطلق لك طريقاً للاستقاء، إن كان لا يمكنك أن تستعمله من جهة أخرى.
- ٦ - والذي له خدمة أن يستني، ويرعى في ضيقتك مواشبه، فله أن يعمل كوتخا هناك.
- ٧ - ومن كان له ساقية في أرض غيره، فله الطريق إلى الدخول إليها. وحيث يجعل التراب، والحجارة والآلة، وجميع ما تحتاج إليه الساقية.
- ٨ - وإن كان النهر عابراً فيما بين أرضي وأرضك، فأخذ من أرضك قليلاً قليلاً، وزاد أرضي من حيث لا تحس به، ولا تدري كيف أخذ، وفي أي زمان، فإن ذلك بصير لي، وأكد ما كان قديماً يبقى على قدمه.
- ٩ - والتنى المشتركة يلزم كل واحد إصلاحها، فيتدنى بالعمل، والتنظيف من حده إلى أن يصل إلى حد جاره.
- ١٠ - وإن أتفق عليها أحدهم، وجددها مع عدم إمكانه مشاركتكم بما أنفقته، فله عليهم المطالبة بما أنفقته.
- ١١ - والأفليس لهم أن يستعملوا الماء، ما لم تقم هيئة بأن إصلاح القناة لم يكن ضرورياً^(١).

ولقد بقيت هذه الأحكام سارية المفعول لغاية قيام الحركة التجديدية الواسعة في الدولة العثمانية ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ونشر مجموعة من الأحكام المدببة تحت عنوان «مجلة الأحكام العدلية» مستقاة من الشرع ومن العادات المتبعة ولا تختلف عنهما سوى لجهة الشكل بحيث إن النصوص الواردة في مجلة الأحكام العدلية قد أتت منشقة وفقاً لمواد متتابعة أسوة بالقوانين الحديثة.

(١) المطران عبدالله فراغلي: كتاب مختصر الشريعة، بيروت ١٩٥٩، ص ٩١ - ٩٢.

الفصل الثالث: الفرمان السلطاني المؤرخ في الثامن من جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ الموافق أوائل حزيران ١٨٧٠ وقضية مياه نهر الكلب بين ١٨٧٠ و٢٦ أيار ١٩٢٦

مع صدور الفرمان السلطاني المؤرخ في ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ الموافق لأوائل حزيران ١٨٧٠ والقاضي بمنح امتياز للمهندس الفرنسي تيفنان بتزويد مدينة بيروت بمياه نهر الكلب، دخلت قضية الحقوق في طور جديد، ستطرّق إليه وفقاً لِمَا يلي:

القسم الأوّل : وضع المياه في منطقة نهر الكلب قبل صدور الفرمان السلطاني.

القسم الثاني : مقدّمة في مضمون الفرمان السلطاني المؤرخ في ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ .

القسم الثالث : مضمون الفرمان السلطاني ونطاق الحقوق ومدّتها وطريقة استعمالها وتداولها.

القسم الرابع : مضمون الاتفاقيات المعفودة بين الامتياز وأصحاب الحقوق المستحدثة.

القسم الخامس : تأثير الوضع الجديد على أصحاب الحقوق السابقة للامتياز.

القسم الأوّل: وضع المياه في منطقة نهر الكلب قبل صدور الفرمان السلطاني

استناداً إلى الوثائق والمؤلفات التي أشرنا إليها سابقاً، وإذا أردنا الاطلاع اندقيق على ما يختصّ بمياه نهر الكلب في أثناء تلك الحقبة، ينبغي إجراء عمليات دقيقة من الاستقصاء العلمي والتحليل المنهجي لبعض المعلومات والوثائق التي يوردها فيما يلي في القسم الأوّل على أن نحلّل مضمونها في القسم الثاني.

أولاً: طريقة التملك - نطاق الحقوق - النصّ المعتمد - الآثار الخطيّة الخاصّة بمنطقة نهر الكلب: تُقسم الآثار الخطيّة الخاصّة بمنطقة نهر الكلب إلى نوعين: النوع الأوّل، يختصّ بإنشاء وشروط استثمار قناة الريّ في

منطقة وطى نهر الكلب. والنوع الثاني يعود إلى عقود البيع والشراء في نطاق المنطقة.

النوع الأول: إنشاء وتحديد نطاق حقوق استثمار قناة الري: يبيّن من مراجعة النصوص التاريخية المعروفة ما يلي:

يقول البطريك بولس مسعد في مؤلفه القرونيقون وهو تاريخ سريع لنا حصل في منطقة جبل لبنان من أحداث وحوادث بين عام ١٧٠٠ وعام ١٨٤٥ والذي نشر لأول مرة عام ١٩٨٢ في مجلة المنارة، ما يلي:

«سنة ١٧٠٧، الأمير حيدر ابن الأمير موسى الشهابي أجرى قناة ماء نهر الكلب إلى الوطا المعروف بوطا نهر الكلب في سواحل كسروان»^(١).

ويقول الحنوني في مؤلفه: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية ما حرقته:

«... سنة ١٧٥٠ إن الأمير ملحم حيدر الشهابي الوالي جرّ ماء هذا النهر بقناة خصوصية إلى الجانب الشمالي وغرس في الرطا تحت القناة أغراساً في ملكه تسقى من الماء المجرور. وأما الأراضي الأجنبية التي تسقى من الماء المجرور بهذا القناة فجعل ربع ربيعاً له. وعمل مطحنة تحت القناة»^(٢).

وقد أشار الدكتور شاكر الحنوري إلى هذا الأمر بذات الكلام حيث قال: «... سنة ١٧٥٠ جرّ الأمير ملحم حيدر الشهابي ماء هذا النهر بقناة خصوصية إلى الجانب الشمالي وغرس في الوطا أغراساً فكانت تروي أملاكه من مجاناً وضرب ميره على باقي الأملاك وقد بنى مطحنة تحت القناة»^(٣).

ويستخلص من هذه النصوص التي تشكّل المستند التاريخي الوحيد لإنشاء وتحديد شروط استثمار قناة ريّ نهر الكلب، ما يلي:

(١) البطريك بولس مسعد: قرونيقون، مجلة المنارة، السنة ٢٣ (١٩٨٢)، العدد الأول، صفحة ١٤٦.

(٢) الحنوني: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، الطبعة الأولى ١٨٨٤، ص ٢٠.

(٣) الدكتور شاكر الحنوري: مجمع اللغات، طبعة عام ١٩٠٨، ص ٨٢ - ٨٣.

١ - إن ملكية واستثمار المياه في المنطقة كانت تعود في أوائل القرن الثامن عشر وخلالها إلى الأمير حيدر الشهابي وأولاده.

٢ - إن ربي العقارات ملك الآخرين في منطقة وطى نهر الكلب كانت لقاء بدل معين ابتداء من عام ١٧٥٠ بنسبة ربع ربيعاً إلى الأمير ملحم الشهابي.

٣ - لم يتبين من خلال هذين النصين بأن الأهالي والمزارعين كان لهم حقوق مكتسبة على المياه لعدم ذكرها في تلك المستندات، بل بالعكس إن الإشارة واضحة في هذا المضمار بأن ربي الأهالي لعقاراتهم كان لقاء بدل معين ابتداء من عام ١٧٥٠ بنسبة ربع ربيعاً إلى الأمير ملحم الشهابي.

وإذا عدنا إلى مراجعة نصوص حجج الوقفيات والبيع والشراء في منطقة نهر الكلب منذ أوائل القرن السابع عشر لغاية ١٨٧٠، نتحدّد لنا بوضوح طريقة التملك التي كانت مرعية الإجراء في هذه المنطقة خلال هذه العصور.

النوع الثاني: طريقة التملك: الهبات والأوقاف وعقود البيع والشراء في منطقة نهر الكلب من أوائل القرن السابع عشر لغاية ١٨٧٠: لقد خضعت طريقة تملك العقارات والحقوق في لبنان خلال الفترة الممتدة من أوائل القرن السابع عشر، إلى أصول الإقطاع وتوزيع المناطق والعقارات من قبل الأمراء على المشايخ وأعيان البلاد، وسرعان ما أخذت حركة انتقال الأملاك إلى الأهالي تسرع بصورة تدريجية. ويبدو من مراجعة وثائق تلك الأيام بأن حركة التملك في منطقة نهر الكلب كانت مبهمة، والأرجح بسبب وجود المياه بكثرة في هذه المنطقة.

وبتاريخ سنة ١٩٨١ صدر مؤلف للأباتي بطرس فيد تحت عنوان: اليوبيل القرنى الثالث لدير سيّدة اللوزية، أورد فيه قسماً وافراً من حجج الوقفيات وبيع وشراء الأملاك في منطقة نهر الكلب وهي تبين بصورة جليّة وواضحة طريقة التملك في هذه المنطقة خلال القرون الغابرة، وأتينا إذ نورد قسماً من هذه الحجج للدلالة على طريقة التملك في تلك الأيام، نشير إلى أنّ المنهجية العلمية تقضي بتقسيم هذه العقود والحجج إلى قسمين:

القسم الأول منها يعود إلى العقود والحجج الجارية قبل عام ١٨٠٠ والتي لم تتضمن مطلقاً أية إشارة إلى المياه.

والقسم الثاني المتعلق بالعقود والحجج الجارية بعد عام ١٨٠٠ والتي تشير صراحة إلى قضية المياه، وهذه القضية أنت، في نظرنا، على أثر تطور ملكية المياه وحصول الأهالي على حقوق في مياه قناة الري المنشأة من قبل الأمراء الشهابيين عام ١٧٠٧ وعام ١٧٥٠.

الف: العقود والحجج العائدة لِمَا قَبْلَ عام ١٨٠٠: نستخلص من مراجعة مؤلف الأبائي فيد الخاص بدير اللوزية، طريقة التملك وانتقال الملكية في منطقة نهر الكلب لغاية عام ١٨٠٠ وذلك استناداً إلى الصكوك والحجج التي نوردتها في ما يلي للدلالة والإثبات:

«صك ١٧ - صك بيع ربع عودة في نهر الكلب عام ١٧٦٥. سبب تحريره هو أننا بعنا ربع عودتنا الذي لنا في نهر الكلب»، ص ٨٦.

«صك ٣٧ - صك بيع الجبل فوق قناة نهر الكلب سنة ١٧٧٦ - وجه تحريره هو أننا قد بعنا... الجبل الذي لنا فوق القناة في وطا نهر الكلب... وصار للموضع المذكور ملك من بعض أملاكهم يتصرفوا فيه حيث ما أتوا وكفلنا ليم المشافعة والمدافعة في كل شيء...»، ص ٩٩.

«صك ٤٤ - صك بيع البورة في وطا نهر الكلب سنة ١٧٧٩ - وجه تحرير الأحرف هو أننا بعنا حصتنا في جبل البدر الذي لنا شركة جناب أفندينا الأمير محمد الذي فوق القناة... وذلك من توت وعريش وأرض ومختلف من حدتنا وطاقم لحد الساقية»، ص ١٠٤ - ١٠٥.

«صك ٤٥ - صك بيع البورة في وطار نهر الكلب ملك الأمير محمد والأمير قعدان سنة ١٧٧٩، وجه تحريره أننا بعنا حصتنا في البورة... فوق القناة بنهر الكلب... ومهما أدرك بيع هذه البورة من شفعة أو تبعة فهي لازمتنا وما بقي لها تعلق في الوطا من ميري وغيره...»، ص ١٠٥.

«صك ٥٧ - صك بالبورصة التي على البحر - وجه تحريره هو أننا بعنا البورصة التي لنا في البحر... وكفلنا لهم الشفعة والتبعة من ساير وجوه الشرع والبورصة هي بوطنا نهر الكلب شركة جناب أفندينا الأمير قعدان المحترم... في سنة ١٧٨٦»، ص ١١٤ .

«صك ٥٨ - صك بيع ثلث البورصة في وطنا نهر الكلب سنة ١٧٨٦ - السبب الداعي لتحريره هو أنه بعنا ثلث الجبل الذي لنا شركة... في وطنا نهر الكلب الذي تحت القنا...» ص ١١٤ - ١١٥ .

«صك ٥٩ - وجه تحريره وموجب تسطيره: هو أنه قد بعنا البورصة التي لنا في وطنا نهر الكلب شركة جناب أفندينا المحترم الأمير محمد... وصار المطرح ملك الرهبان من بقیة أملاكهم يتصرفوا فيه حسبما يشاء ويريدوا... في ١٧٨٦»، ص ١١٥ .

«صك ٧٢ - صك بيع العودة الكائنة في نهر الكلب فوق الجسر التاريخي سنة ١٧٩٣ - وجه تحريره هو أنني... بعث العودة الذي في نهر الكلب فوق الجسر... وكفلنا لهم المشافعة والمنفعة من ساير الوجوه الشرعية»، ص ١٢٨ .

«صك ٧٧ - صك بيع عودة في نهر الكلب سنة ١٧٩٤، ذات المضمون مثل الصك ٧٢» .

«صك ٨٣ - صك بيع عودة الزيرة في نهر الكلب سنة ١٧٨٥ ... الخاوي على سقي وبعل ومختلف وجرن»، ص ١٣٦ .

«صك ٨٤ - صك توتات عودة ... في نهر الكلب، وجه تحريره هو أنه قد بعث ثلث العودة الذي في زيرة نهر الكلب... يبقا صحيحا شرعيا بخاطرنا وتمام رضائنا... وكفلنا لهم المشافعة والمدافعة من ساير الوجوه الشرعية... في سنة ١٧٩٥»، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

«صك ٨٩ - صك بيع عودة في نهر الكلب سنة ١٧٩٧، وجه تحريره هو أننا بعنا عودتنا... في نهر الكلب... يبقا صحيحا شرعيا خاليا من كل كره وعناد... وكفلنا لهم المشافعة والمدافعة من ساير الجهات»، ص ١٤٠ .

«صك ٩٠ - صك الأرض الكائنة تحت كنيسة وطا نهر الكلب سنة ١٧٩٧»، سبب تحريره هو أنا بعنا... الأرض الذي لنا تحت كنيسة وطا نهر الكلب فوق القنا... يبقا صحيحًا شرعيًا خاليًا من كل كره وعناد... وكفلنا له الشفعة والتبعة من سائر الوجوه الشرعية...»، ص ١٤١ .

«صك ٩١ - صك عودة المخاضة بنهر الكلب سنة ١٧٩٧، وجه تحريره هو أن بعنا عودتنا... بنهر الكلب... يبقا صحيحًا شرعيًا... وكفلنا لهم المشافعة والمدافعة من سائر الجهات»، ص ١٤١ .

ويتبين من هذه الصكوك والحجج التشابه والمطابقة في العبارات والشكليات الخاصة بتملك وبيع واستثمار الأرض المرعية الاجراء خلال هذه الحقبة من الزمن، علمًا بأن التأكيد كان يختص بتملك الأرض دون ذكر لفضيئة المياه إطلاقًا نظرًا إلى تملك المياه من قبل الأمراء والسماح لأصحاب الأملاك باستعمالها لقاء ريع ريع الأرض.

ومع القرن التاسع عشر وازدياد عدد السكان وانفتاح المجتمع اللبناني على الأسواق العالمية، أخذت تبدل تدريجيًا هذه الأوضاع مثلما يتبين من تحليل شكليات الحقوق الواردة في العقود والحجج الخاصة بالقرن التاسع عشر ولغاية ١٨٧٠ .

باء: العقود والحجج الجارية بعد عام ١٨٠٠ . إبتداء من عام ١٨٠٠ وللمرة الأولى نرى في بعض الأحيان ذكرًا صريحًا ومنتضبا لحق بيع المياه مع العقار وفقًا لما يتبين من الصكوك التالية:

«صك ٩٩ - صك بيع عودة في ضيعة في سنة ١٨٠٢، الحمد لله وحده الداعي لتحرير الأحرف هو أن يوم تاريخه قد اعترف وأقر الإقرار الشرعي... بأنه قد باع ما له وتحت تصرفه وهو الشقفة (الأرض) الذي له بتمامها في مزرعة ضيعة المأخوذة من سعادة الأمراء المحترمين وهم الأمير حسين والأمير سعد الدين والأمير سليم الشهاينة بجميع ما يعرف بها من توت وعمار ومختلف وماء...»، ص ١٤٨ .

«صك ١٠٣ - صك بيع من سعادة أولاد الأمير يوسف الشهابي (وهما حسين وسعد الدين سنة ١٨٠٣، وجه تحريره هو أنه في تاريخه قد اشترى... نصف مزرعة ضيئه الذي يخضنا... وبقيت الشركة في النصف كما هو مشروح من عمار وتوت وأرض وحرش ودكاكين والموتية (المياه) وكلما يوجد من عامر ودار كلبي وجزئي...» ص ١٥١.

«صك ١٠٤ - صك بشراء طاحون المسيطبة مع القناة والسد ومجالاتها في نهر الكلب من رهبان دير سيّدة اللوزية في عام ١٨٠٤، ص ١٥٢.

صك ١٢١ - ٣ - في سنة ١٨٠٧ بيع العودة التي بذوق الخراب... وجميع ما يتبعها من توت زونات ويوت ومقاصل وكروم وماء وهواء...» ص ١٥٨.

«صك ١٢٦ - ١ - بيع الأرض... وتوت وماء وهواء في عام ١٨٠٨، ص ١٥٩.

«صك ١٤٠ - بيع بيت في ذوق مصبح مع التين والتوت والماء والهواء في سنة ١٨١٥، ص ١٦٣.

جيم: المقاييس وأشكال الحقوق ونظام الهبات. لقد درج اللبانيون خلال العصور الغابرة، وخاصة لغاية عام ١٨٦٢ مع إنشاء المتصرفية في جبل لبنان، على تبني جداول الموزونات والعيارات والطول وفقاً للعادات والتقاليد اللبنانية القديمة بحيث إنه يصعب جداً حاليًا تفهم هذه المقاييس دون مراجعة المستندات الصادرة في تلك الأيام.

وان ما يهّمنا بالأمر هنا ما يخصّ النظام الكمي لتوزيع المياه في لبنان في هذا العصر الذي استقرّ عادة وتقليدًا درجت عليه الأجيال المتتالية وأصبح ملزمًا، في بعض الأحيان، حتى اليوم بحيث إنّ السجلات العقارية تحمل عبارات «مرتفق بالري» حسب العادات والتقاليد القديمة.

وتقضي ضرورة البحث في هذا المجال تحديد مساحات الطول في هذا العصر وتحويلها إلى أمتار مربعة لمعرفة حصص المواطنين في نظام الري المعمول به.

ومن مراجعة المستندات والمؤلفات المتوفرة في هذه الأيام، سيُما تقويم
 جريدة البشير لعامي ١٩٠٧ و ١٩٠٨ (وكان يصدره سنويًا الآباء اليسوعيون في
 بيروت ابتداءً من عام ١٨٧٨ ولغاية عام ١٩٤٧)، يتبين بأنّ مساحات الطول
 المعمول بها في تلك الحقبة من الزمن هي التالية^(١).

حبة	= ٦ شعرات	= ٧١٥٤ ميليمتراً
إصبع	= ٦ حبات	= ٨٢٥٢ سنتيمتراً
قبضة	= ٤ أصابع	= ٢٩٥١١ سنتيمتراً
ذراع معماري	= ٦ قبضات	= ٧٥٦٧ سنتيمتراً
باغ	= ٤ أذرع	= ٢ متر و ٧١ سنتيمتراً
ميل	= ١٠٠٠ باغ	= ٢ كلم و ٧١ متراً
فرسخ	= ٣ أميال	= ٨ كلم و ١٣ متراً
بريد	= ٤ فراسخ	= ٣٢ كلم و ٥٢ متراً

ويتبين من هذا التعداد أنّ مساحات الطول كانت بدائية للغاية مستمدة
 مفهومها من العالم الريفي بحيث إنّ الشعرة تختصّ بالحيوان والحبة بالحيوب
 والباقي (الإصبع والذراع والقبضة) بالأعضاء الجسدية.

القسم الثاني: مقدمة في مضمون فرمان السلطاني المؤرخ في ٨ جمادى
 الأولى سنة ١٢٨٧ الموافق أوائل حزيران ١٨٧٠

بتاريخ ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧٨ الموافق أوائل ١٨٧٠، صدر فرمان
 سلطاني قضى بموجبه إعطاء امتياز لجزء مياه نهر الكلب إلى بيروت للمهندس
 الفرنسي تيفسان.

وإنّنا، لسوء الحظّ، لم نتمكن من العثور على النصّ الحرفي لهذا فرمان
 بالرغم من الأبحاث والتنقيب في المؤلفات والجرائد الصادرة في ذلك العصر. إنّما
 عثرنا على نسخة طبع الأصل لنصّ هذا الامتياز الذي وجّه لمتصرف جبل لبنان

(١) تقويم البشير، عام ١٩٠٧، بيروت، ١٩٠٧، ص ١٢٨.

رسم باشا للأسياب التالية التي أتى على ذكرها المؤرخ أسد رسم في مؤلفه لبنان في عهد المتصرفية^(١).

«وكانت الحكومة العثمانية قد منحت المهندس الفرنسي المسيو تيفنان امتيازًا لتزويد مياه بيروت وتكثيرها وذلك في الثامن من جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ (أوائل حزيران سنة ١٨٧٠). فوفد المسيو تيفنان على بيروت فنهر الكلب بتصاميمه وخرائطه وأتصل بحكومتها بيروت والجليل. فتوجه رسم باشا بذاته «وبخدمته عزتلو الأمير سعد خليل قائم مقام بكسروان والأمير يوسف علي قائم مقام المتن وعزتلو يوحنا بك الأسعد رئيس القلم العربي ورفعتلو الشيخ عيد حاتم وكيل رئاسة المجلس الإداري سابقًا وسمعان بك غطاس وحسن بك شقير من أعضاء المجلس ونظروا موقع مرور الماء وطرقاته ومائر جهانه وغب إياهم أفادوا بأن الشغل جار طبع التخطيط المدرج بالخرائط المقدمة». ولدى تعهد «القومانية» بدفع قيمة الأملاك التي تتعطل بعد تخمينها من قبل قوميسيون حكومي لبناني وأن حقوق الأملاك بالماء تبقى محفوظة من دون أخذ شيء منها وافق المجلس على السماح للشركة بالمباشرة في العمل وعين لجنة لتخمين الأضرار مؤلفة من الشيخ الياس مسعد من عشقوت والشيخ شلي كنج الأعور من قرنايل والشيخ أسعد أبو صعب والشيخ وهبه أبر غانم من أعضاء المجلس وأحد كتاب المركز ممن يعرف اللغة الفرنسية. وذلك في أوائل أيار من السنة ١٨٧٤».

وفي العاشر من جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ (نيسان سنة ١٨٧٥) كتب المتصرف إلى الباب العالي يطلب صورة المفاولة التي عقدت بين الشركة وبين الحكومة العثمانية فأجاب الباب العالي في الثالث من آب من السنة نفسها ميثًا أن «الرخصة» المشار إليها تفرض الشروط التالية:

أولاً: كافة الأضرار والخسائر التي تلحق بأصحاب الأملاك تؤدي الشركة ما يقابلها بموجب تخمين المقومين الذين تعينهم الحكومة المحليّة على ما هو مبين في فرمان الامتياز.

(١) أسد رسم: لبنان في عهد المتصرفية، منشورات دار النهار، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

ثانيا: تعطي الشركة الماء للأملك بحسب العادة القديمة.

ثالثا: إن التعويض المفروض لا ينحصر في الأراضي والأملك الواقعة في وادي نهر الكلب بل يشمل تلك التي تجري فيها العمليات حتى نهر يروت.

وحدّد الفرمان السلطاني مدّة الامتياز فجعلها أربعين سنة اعتبارًا من تاريخ فرمان الامتياز. وحتمّ على الشركة أن تضع عند انتهاء هذه المدّة جميع المعامل والآلات والأدوات والحيّات تحت تصرّف بلدية يروت. وأعطى المشتركين حقّ المحافظة على صفتهم هذه طوال مدّة الامتياز كما قضى بوجوب التعويض عن خسائرهم بموجب تعريفه ينظّمها مجلس بلدية يروت عند انقضاء مدّة الامتياز ويصدّق عليها الباب العالي.

وبدأت شركة المسيو تيفنان باستحضار لوازم العمل وبناء الحواجز والأقنية عند نهر الكلب كما استوردت الأدوات لتصفية المياه ودفعها إلى خزّان بالقرب من كنيسة القديس ديمتريوس.

نقول بدأت بهذا كلّه ولكتبا عادت فباعته حقّ هذا الاستثمار إلى شركة إنكليزيّة تولّى تديرها المستر مارتندال برأس مال بلغ آخذ ٣,٦٢٨,٨٠٠ فرنك وذلك في السنة ١٨٧٦ ولم توزّع المياه على يروت قبل السنة ١٨٨٤.

وكانت يروت تستقي مياهها من آبارها العديدة كما يدلّنا على ذلك اسمها «مدينة الآبار» وآثارها. بيد أنّ هذه الآبار مع وفرتها وعلى الرغم من مياه رأس النبع لم تف بحاجات التيروثيين الذين تكاثروا بعد حوادث السنة ١٨٦٠ من شرب وتنظيف ورشّ وسقي جنائن. وكانت تتسرّب إلى هذه الآبار مياه الأمطار فتنتقل إليها الجراثيم والفساد وتنتشر بين السكّان الأويثة، والجارفة كالتيفوثيد والهواء الأصفر والبيضة.

وإضافة إلى ذلك نشير إلى ما ورد في جريدة البشير للآباء السوعيين الصادرة في ذلك الحين بحيث إنّه ورد في العدد ٦٢ المؤرّخ في ٤ تشرين الأوّل سنة ١٨٧١ ما يلي:

«في استجلاب مياه نهر الكلب إلى مدينة بيروت
«إنه قد صار شرف صدور الإرادة السنئية بفرمان سلطاني عالي للخواجه
تفنين مهندس سابق في شراكة الطريق بين بيروت والشام لأجل استجلاب مياه
عذبة إلى مدينة بيروت وذلك على مدّة أربعين سنة على أنه قد حصلت المساعدة
والتفويض المهندس المذكور أن يمنح حق امتيازه هذا إلى شراكة يصير تشكيلها
لأجل إدارة الأشغال.

«ومن المعلوم أن مدينة بيروت كانت أهاليها سنة ١٨٤٠ من ١٥ إلى ١٨
ألف نسمة وبذاك الوقت كانت مياهها العذبة بالكاد تكفي أهاليها. فعندما صار
عدد أهاليها نحو أربعة أضعاف ما كان وقتئذ ولم تتغير حال مياهها، فأمر واضح
لا يحتاج للبرهان أن كمّية الماء المذكورة لم تعد كافية لإدارة الأهالي الحاليين مع
وجود كثرة الوسائط المستعملة لتداركها قصداً للحصول على ما يلزم منها. فينتج
من ذلك أن المتر المكّتب من الماء المعدّ للشرب أضحي يساوي من فرنكين لحدّ
سنة فرنكات تبعاً لتصول السنة فكان سعره بالدرجة الوسط ثلاث فرنكات.

«فعند التأمل مدقّقاً بهذا الحال يتضح جلياً في أن كلّ شراكة تتشكّل
بقصد استجلاب ماء عذب وبارد ولا ينقص جريانه أبداً بسعر أدنى كثيراً من
السعر الحاضر تفوز بلا ريب بعدد عظيم من المساهمين وحسبنا برهاناً ما هو جار
من الأرباح الباهظة العائدة على الشراكة المقامة بالإسكندرية لأجل توزيع المياه.
«فهذه الحالة المهمة قد صارت معلومة عند المجلس البلديّ في بيروت فإنّه
أبدى المساعدات المنتضية إلى المتعهد المومي إليه فعين له مبلغ ٦٠ ألف فرنك
يتناولها سنة فسنة مدّة دوام الشراكة تحت شرط أن المتعهد يقوم بتقديم ٣٥٠ سترًا
مكتّبا للبلدة يوميًا.

«أما عدد المشتركين من الأهالي فينحصّل على ما هو مذكور في السنة
الأولى إلى ١٤٠٠ مشترك فيطلبون تقريباً ١٠٠٠ متر مكّتباً من الماء وهذا القدر
لسكّان يبلغ عددهم نحو ٧٠,٠٠٠ نفس يخصّ كلاً منهم ١٥ ليرًا. وهذا
كاف للمصروف المطلوب لتعميم هذا العمل ويمكننا أن نقول بصواب أيضاً أن
هذا القدر لا يلبث قليلاً حتّى يفوق هذه الحدود.

«إعلم أنّ المياه المعدّة لذلك تؤخّذ من نهر الكلب الذي نبعه أكثر من اللازم لهذه العمليّة مهما اختلفت تغييرات الفصول وهو يبعد عن المدينة نحو ١٥ كيلومتراً تقريباً وهذه المياه تندفع بواسطة طلبات منحرّكة بنفس تيار النهر إلى مستودع معدّ لتوزيعها موضوع على قمّة الراية التي تحدّ هذا النهر.

«وهذا المستودع مرتفع عن مساواة النهر ١٠١ متر تقريباً ومرتفع أيضاً عن المستودع المعدّ لجميع المياه نحو ١٥ متر وهو متسلّط على كلّ جهات مدينة بيروت.

«فالمياه تمرّ بتقنيا الخاصّ من مستودع إلى آخر بواسطة موصلات مدفونة في باطن الأرض وكلّ من هذه الطلبات والقنوات المعدّة لصعود المياه إلى مستودع التوزيع تكون مضاعفة العدد كي لا يحصل توقّف في الشغل إذا حصل عارض في إحداها».

وفي العدد ٦٧ من الصحيفة عينها المؤرّخ في ١٨٧١/١٠/٩ نجد الخبر التالي:

«إنّ الشركة التي أخذت على نفسها جلب ماء نهر الكلب إلى بيروت قد أخذت الآن في العمل. قد أرسل مدير الشركة المذكورة في مدينتنا المهندسين والفعلّة للمباشرة بالشغل بينما العمل الكثير الفائدة».

ولكن ما لبثت أن طرأت إشكالات وقضايا إداريّة وقانونيّة بارزة سنتطرّف إليها بعد الأطلّاع على المضمون طقّ الأصل للفرمان السلطانيّ الصادر في ٨ جمادى الأولى عام ١٢٨٧ الموافق لأوائل حزيران ١٨٧٠.

القسم الثالث: مضمون الفرمان السلطانيّ المؤرّخ في ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ الموافق أرائل حزيران ١٨٧٠.

عثرنا في مؤلّف جرجي تامر الذي كان عضواً في مجلس إدارة متصرفيّة جبل لبنان في حينه، والصادر عام ١٩٠٩ تحت عنوان الهدية الوطنيّة في نظمات لبنان والآثار الدستوريّة على كامل المراسلات بين الباب العالي ورسم

باشا في موضوع امتياز جرّ مياه نهر الكلب إلى بيروت، وهي تقدّم صورة دقيقة طبق الأصل لشروط الامتياز وطريقة التعامل مع الأهالي وأصحاب الحقوق في المناطق التي تعاطت معها شركة الامتياز.

أما النصوص فهي التالية^(١):

- إمتياز جرّ ماء نهر الكلب إلى بيروت

إنّ السلطنة السنيّة قد منحت بتاريخ ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ إمتيازاً أعطته للمهندس الفرنسي الموسيو تونن لتريد المياه في بيروت وتكثيرها عمّا هو موجود منها وإخراج العمل من القول إلى الفعل بحسب الشروط الآتية خلاصتها والريح والخسائر عائدة عليه.

- مدة الامتياز هي أربعون سنة اعتباراً من تاريخ فرمان الامتياز وبنهاية المدة المذكورة يصبح كلّما هو موجود ومتعلّق بامتياز من معامل وآلات وأدوات وحيات للماء داخلاً مجاناً تحت تصرّف إدارة بلدية بيروت وتبتدئ الإدارة المذكورة تستفيد من حقوق ومنافع الامتياز المذكور اعتباراً من ذلك اليوم على أنّ للمشتركين طول مدّة الامتياز إذا شاءوا أن يحافظوا دائماً على صفتهم هذه حتّى إذا انتضت مدّة الامتياز يعطون بدلاً معلوماً بموجب التعريف التي ينضمها مجلس بلدية بيروت ويصادق عليها الباب العالي.
(أ-ح).

- تعريب الأمر السامي المؤرّخ في ٢ رجب -

(سنة ١٢٩٢ و ٢٢ تموز سنة ١٢٩١ نومرو ١٧)

انوارد إلى متصرفيّة لبنان الجليله

وردت تحريراتكم البيّنة المؤرّخة في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ المتضمنة طلبكم صورة مفاولة الشركة المعقودة بين السلطة السنيّة وقومبايئة جرّ الماء من نهر الكلب إلى بيروت ولدى إحالتها لشورى الدولة وبناء على تبليغ إدارة

(١) جرحي تلمر: الهدية الوطنية في نظامات لبنان والآثار الدستورية، ١٩٠٩، ص ١٣٤ -

النافعة صار إخراج صورتها من قلم الديوان الهمايوني وهي مرسله لنا وللبيان صار
تسطير شقة الشاء الجوايئة أفندم.

- ورد لتصرفئة لبنان ما يأتي -

تعريب الرخصتامة المعطاة لشركة الما بسبب تبديل مجرى الماء المذكور
الذي يجز من نهر الكلب إلى بيروت.

لقد أعطيت الرخصة إلى قومبايئة الماء بجزه من المجرى الجديد المعين في
المصورات (الخرايط) من نهر الكلب إلى بيروت على الشروط التالية:

أولاً: كافة الأضرار والخسائر التي تلحق بأصحاب الأملاك بسبب عملية
جز الماء من وادي نهر الكلب إلى بيروت يلزم الشركة أن تؤذي ما يقابلها بموجب
تخمين المقومين المعينين من قبل الحكومة المحلية على ما هو مبين في فرمان امتياز
القومبايئة المذكورة العالي.

ثانياً: إن القومبايئة تعطي الماء للأملاك الموجودة في المخلات المشعنة مجدداً
لجز الماء بسبب العادة القديمة.

ثالثاً: إن التضمينات التي تعطي لأصحاب الأراضي والأملاك بسبب
الضرر والخسائر الناشئة من عمليات القومبايئة ليست محصورة في الأراضي
الموجودة في مائر المخلات الجارية فيها العمليات حتى نهر بيروت على ما هو
مذكور في محله.

القسم الرابع: مضمون الاتفاقيات المعقودة بين الامتياز وأصحاب الحقوق
في منطقة نهر الكلب.

إن صدور فرمان السلطاني عام ١٨٧٠ لم يستبجه فوراً بدء التنفيذ
وتوزيع المياه على بيروت بحيث إن صاحب الامتياز الأول المهندس الفرنسي
تيفنان قام ببيع امتيازه إلى شركة إنكليزية دُعيت ابتداء من عام ١٨٧٦ بشركة
مياه بيروت.

ومن القضايا الرئيسية التي تعرضت لها الشركة الجديدة نزاعها مع دير

سيدة اللوزة ودير مار يوسف البرج وأصحاب الأملاك في منطقة وطى نهر الكلب بحيث إن الآثار التاريخية^(١) قد تركت لنا مضمون الاتفاق القانوني الذي تمّ في حينه بين أصحاب الأملاك وشركة الامتياز، وأنا نورد نصّ الحتوني الوارد في مؤلفه ونصّ الأبائي فيهد المنقول حرفيًا عن سجلات دير اللوزة.

قال الحتوني في هذا المجال:

«... سنة ١٨٧٤ حضر تجار إنكليزيون مصحوبون بكتابة من الدولة العليّة تؤذن لهم بجزء ماء هذا النهر إلى بيروت، فنصدى لهم أصحاب المطاحن والأملاك بسبب العطل الذي يحدث على أملاكهم من جرى قطع الماء عنها في فصل الصيف. عند ذلك تعاطى أمر الوفاق بينهم غبطة البطريرك يوحنا الحاج إذ كان مطرانًا وأخذ من التجار المذكورين بدل التعطيل إلى دير ما يوسف البرج نظير تعطيل طاحونة مائة وخمسة وعشرين ألفًا. وإلى دير سيدة اللوزة قدرها. وإلى باقي أصحاب الأملاك كلّ بقدر ما لحقه من الضرر وربط الوفاق بين الرهبان والكورباتية أي اللجنة باثني عشر شرطًا وهي هذه:

أولاً: إن جميع الدعاوى التي تحدث بين الكورباتية والرهبان يصير سماعها وفصلها في مجالس الجبل المحليّة بموجب منطوق الفرمان العائلي المعطى للكورباتية.

ثانياً: هذه الشروط مع صكوك البيع تندرج في سجل المحاكمة بمركز متصرفيّة جبل لبنان ويصير التعليم والمصادقة عليها من جانب قونسلاتو دولة الكورباتية المنفخمة ومن دولتلو متصرف الجبل الخاني ومن مجلس المحاكمة لعدم النكت بها من الطرفين.

ثالثاً: يعطى لكلّ من دير سيدة اللوزة ومار يوسف البرج مائة وخمس وعشرون ألف قرش الجملة مائتان وخمسون ألف قرش ثمن مياه الطاحونتين خاصتهما وهذا باعتبار مداخيلهما السنويّة عن كلّ سبعة قروش مائة قرش مع اعتبار ما وجب اعتباره.

(١) - الحتوني: نبذة تاريخية في لقاظة الكسروانية، ١٨٨٤، ص ٢١ - ٢٤.
- الأبائي بطرس فهد: تاريخ الرهبانية المارونية بفرعيها الخليّ اللبناني والبلديّ اللبناني، الجزء السابع، ١٨٥٩ - ١٩٠٠، ١٩٦٨، ص ٨٨ - ٩١.

رابعًا: قنايا هاتين الطاحونتين من سبيل النهر إلى أبارها تبقى سالمة على ملك الديرين المرقومين.

خامسًا: للماء الذي ينصب في النهر من تحت المحل الذي يصير به إذ أخذ الماء من الكوبانيّة إلى بيروت يكون مباحًا للارتفاع لمن كان يتاوله سابقًا.

سادسًا: إذا حصل ترك أخذ الماء إلى بيروت فترجع للوقف مجانًا محلات استخراج الماء المأخوذة منه ولا يتكلف الوقف إلى شيء مما أخذه.

سابعًا: إن الأرزاق التي لها حقّ الشرب من ماء النهر فلتستمر على حقّها وعادتها القديمة قبل أخذ الماء للكوبانيّة إلى أنّها تتناول الماء لشربها من أوّل شهر أيار إلى أواخر تمّوز.

ثامنًا: قبل الشروع بالشغل في عمل القناة يصير تحديد المحلات المقتضى أخذها لجرّ الماء فيها من أوقاف الديرين ويصير تقويمها بمعرفة مخمّنين اثنين مشهورين بالخبرة والذمّة من كلّ طرف واحد وتندفع قيمة هذه المحلات للوقف وإذا صار تعطيل على الوقف أو ضرر وقت الشغل بالقناة أو في المستقبل يصير تعويضها عليه بمعرفة مخمّنين.

تاسعًا: ليس للكوبانيّة أي اللجئة إحداث طرقا في محلات الوقف سغا للأضرار وإذا اقتضى إرسال فعلة أو معلّمين لتصليح القناة فليها ذلك وإذا حصل من ذلك تعطيل على الوقف فتعرض القيمة وأثا الطرقات القديمة فبقي على عادتها وإن حصلت أضرار على الكوبانيّة فتصير التسوية عليه.

عاشرًا: إن الكوبانيّة تتعهد بعدم إيقاع أضرار مادّية وأديّة على الوقف في الحاضر والمستقبل وإن صار فتعرض القيمة.

حادي عشر: لا يصير بنايات عالية للملاهي والمسكرات بالقرب من دير مار يوسف البرج منعًا للأضرار المادّية والأديّة على الدير المذكور.

ثاني عشر: نظرًا لمشترى الكوبانيّة كامل مياه الطاحونتين المذكورتين أعلاه فيسوغ لها أخذ هذه من أي محلّ شاءت تحت سدّ الرطاف فوق سدود الطاحونتين المذكورتين.

وحيثّذ بموجب هذه الشروط وجهوا الماء من جهة النهر الشماليّة وجزّوه

بجسر من حديد إلى الجهة القبليّة ولما وصل الماء إلى لحف الجبل المبني عليه دير مار يوسف البرج المذكور ثقبوه حتى نند في أرض ضيئه وهناك صنعوا حياضاً لترويق الماء العكر وجزه إلى بيروت بواسطة دواليب يديرها قسم من الماء المجرور. ونوا هناك بعض بنايات وعمر خلافيهم من أصحاب الأملاك هناك حوانيت وجنائن حتى أضحت تلك الأراضي القحلة كأنها جنة».

وعلى أثر تذليل العتبات القانونيّة المطروحة، قامت شركة مياه بيروت بإنشاء التجهيزات اللازمة لتأمين مياه الشفة إلى بيروت وقد لخص الأب لامس الرضع القائم خلال هذه الحقبة كما يلي^(١):

«نهر الكلب: إنّ مياه هذا النهر تؤدّي خدمات عديدة كسقي المزروعات وتدوير الطواحين. إلا أنّ فائدتها العظمى ربيّ بيروت وتزويد أهلها بالمياه الطيبة بفضل شركة المياه المعروفة التي ذكرناها غير مرّة في مطاوي أبحاثنا السابقة. ومياه نهر الكلب تخزن ليس بعيداً عن منبعها فتجري في قناة مكشوفة فتتبع تعريج الوادي وتوريه حتى تقرب إلى نحو عشر دقائق من مصبّ النهر في البحر فتنفذ في التلّة التي يعلوها دير مار يوسف البرج وتجري المياه في سرب يؤدّي بها إلى الضيئه. وقد جعلت من مسافة أخرى كوى تقرت في عطف الجبل لرحض القناة إذا دعت إليه الحاجة ومن الضيئه ترى القناة مكشوفة حتى تبلغ أخيراً معمل الشركة حيث أدواتها الدافعة ومصافيها قريباً من محطة الضيئه وفي المعمل رأس مائي يدفع الماء في القساطل التي تجلبه إلى بيروت. وإذا قلت المياه في فصل الصيف اتّخذوا آلة بخاريّة جهّزوها منذ بضع سنوات لوقت الحاجة. ولهذه المياه أحواض عديدة في تلّ مار متري تتجسّع قبل أن تقسّم على أحياء المدينة. وامتياز هذه الشركة كانت الدولة العليّة منحه للمهندس الفرنسيّ المسير تفين الذي نال أيضاً من تعطفاتها امتياز أبنية المرفأ سنة ١٨٨٢ ثمّ تشكلت شركة المياه كما هي اليوم سنة ١٨٧٦ وأنجزت بعد مدّة الأعمال التي بوشر بها قبل ذلك المعهد سنة وعرفت يومذاك بشركة مياه بيروت (...).

(١) الأب هنري لامس: تسيح الأبصار فيما يحوي لبنان من الآثار، الجزء الثاني، ١٩١٤، ص ١٧٣، وما يليها.

وهلما انتهى حديثنا زمن الامتياز الممنوح لهذه الشركة جددته على شروط اشترطتها عليها الحكومة السنوية منها أن تخفّض أجورها وأن تمنح مجاناً كل يوم ٢٥٠ مترًا مكعبًا من الماء وأن تنقص قسط البلدية إلى ١٥,٠٠٠ فرنك وإذا استهلكت ديونها مع دفع الفائدة يكون ثلث الأرباح لبلدية بيروت.

وهذا وإن الاطلاع على أحوال هذه الشركة لأمر صعب جدًا فلا يمكننا أن نعلم عن مدخولاتها ومصاريقها إلا شيئًا قليلًا استفدناه من تقرير بعض الإنكليز. من ذلك أن الشركة كانت قد ربحت في سنة ١٨٨٤ ١٨٨٤,٢٨٧,١٤٣ فرنكًا وأن عدد المشتركين كان ١٥٦٣ وليس لدينا تفاصيل لما قبل هذه السنة. ودونك جدولاً أخذناه أيضًا من مصادر إنكليزية يبين إجمالًا حالة أعمال الشركة من السنة ١٨٩٠ إلى ١٨٩٦.

آثار لبنان

السنة	للدخول	للتصرف	الربح الخالص	الاشتراكات	إشراكات لشي
١٨٩٠	٣٠٢,٦٩٥	٠٧٨,٦٧٤	٢٢٤,٠١٧	١٩٨٢	١٣٧
١٨٩١	٣١٢,٥١١	٠٨١,٧٥١	٢٣٠,٦٩٠	٢١٣٠	١٢٥
١٨٩٢	٣١٤,٨٦١	٠٨٧,٨٠٤	٢٢٧,٠٥٧	٢١٤٦	١٤٣
١٨٩٣	٣٢٢,١٦١	٠٩٦,٥٣٤	٢٢٥,٦٢٧	٢٣٢٣	١٤٢
١٨٩٤	٣٤٣,٠٦٣	٠٩٦,٢٩٣	٢٤٦,٨٦٩	٢٤٨٠	١٥٠
١٨٩٥	٣٥٢,٣٤٧	١٢١,٥٦٤	٢٣٠,٨٨٢	٢٨١١	١٣٧
١٨٩٦	٣٥٠,٢٨٠	١٢٠,٩٦٠	٢٢٩,٣٢٠	٢٨٩٦	١٥١

وللشركة رأس مال قدره ١٤٤,٠٠٠ ليرة إنكليزية ويظهر من ترقّي أعمالها وزيادة عدد مشتركها وإسراعها في تجديد الامتياز الممنوح لها أن أمورها على قدم من النجاح، هذا فضلًا عن ارتفاع أسعار الأقطاط. على أن الشركة قد تحمّلت نفقات في جلب المياه خصوصًا لأجرة العملة التي حسبت في اليوم كما تمسب للعامل في لندن (٦ شلينات) ولثقب السرب في تل دير مار يوسف البرج الذي بلغ الأربعين في المئة من مجموع النفقات. وزد على ذلك ما صرفته في عدة دعاوي.

«والشركة تستطيع أن تسلّم في بيروت متراً مكعباً من الماء في الثانية والاشترابات تزايد يوماً فيوماً إلا أنّ كثيراً منها لا تتجاوز ربع المتر المكعب فليس من ورائها ربح يذكر. وفي بيروت الآن ثلاثة أحواض قريباً من تلّ مار متري أقدمها الحوض الأسفل محتواه ٢٨٠٠ متر مكعب وقد بني حوض آخر قريباً منه مضمونه ٣,٠٠٠ متر مكعب والحوض الثالث هو الأعلى مشموله ٢١٠٠ متر والشركة تفكّر في ابتناء حوض رابع فيكون للشركة عند قطع المياه ما يكفي لتأمين البلد مدّة ٤٨ ساعة. واعلم أنّ الآلة البخاريّة التي جُهِزَت في الضيّه وكثرت نفقاتها يبلغ معدّل شغلها في السنة نحو ٢٠ يوماً عند نقص المياه.

«وفي الضيّه ثلاثة أرباع الماء الذي يحرك الرقاس تنصبّ في البحر. أمّا الماء المستعمل لريّ السهول المجاورة فريحه لا يعبأ به لأنّ الزراعة هناك ليست بخصبة وذلك أنّ الريح البحريّة لا توافق زراعة التوت والليمون فلا يبقى إلاّ قصب السكر والبقول. واعلم أنّ المياه في الضيّه تسقط من علوّ ١٨ متراً تقوّن بها كافية لتحريك الآلات اللازمة لتزوير بيروت بالكهرباء».

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ شركة أشغال مياه بيروت كانت قد عقدت عام ١٨٩٧ اتّفاقية جيّدة مع الدولة العثمانية مُدّد الامتياز بموجبها لمُدّة ٤٠ سنة أخرى حيث أصبحت نبيّئة في العام ١٩٥٠.

وفي عام ١٩٠٩ تمّوّل الامتياز لشركة وطنية تدعى «الشركة العثمانية لمياه بيروت» لأصحابها السادة صباغ. ويشير دليل بيروت الصادر عام ١٩١٠ إلى أنّ ثمن المياه في هذا العام كان كالتالي^(١):

هفرنك	ثمن السماء
١٢٧	ثمن متر الماء تقاسيظ (و١٢١ سلفاً)
٧٢	نصف متر
٤٠	ربع متر

(١) تقويم الإقبال: دليل بيروت ١٩٠٩ - ١٩١٠، ص ٨٦.

يصبّ متر المياه ليلاً نهاراً بظرف ٢٤ ساعة ١٠٠٠ لتر عبارة عن ٨٠
جزّة ماء».

وتجدر الإشارة هنا إلى الدراسة المسهبة التي وضعها المهندس ألبير نقاش
(١٨٨٤-١٩٥٤) عن قضايا الريّ والمياه في لبنان وذلك ضمن مؤلّف لبنان -
مباحث علميّة واجتماعيّة الذي صدر بهيئة إسماعيل حقّي بك عام ١٩١٨ .
وقد جاء في هذه الدراسة في ما يعود لمنطقة نهر الكلب ما يلي:

«من المعلوم أنّ بعض الملاكين الموجودين في ضواحي مدينة بيروت يسقون
أرضهم من مياه نهر الكلب التي جرّتها الشركة العثمانية إلى هذه المدينة وقد
جعلت الشركة المذكورة أجرة المتر المكعب ١,٦٢٥ غرشاً فلو عدّنا المدة التي
تحتاج فيها الأملاك إلى الماء ١٥٠ يوماً بلغ بدل إجارة المتر المكعب في السنة ١٥٠
 $\times 1,625 = 243,750$ غرشاً.

فإذا استخرجنا أصل الثمن باعتبار الفائدة ١٠ بالمئة لمبلغ ثمنه ٢٤٣٧
غرشاً ونصف الغرش وهو ثمن باهظ ومع هذا فطلب الماء متواصل وقد عجزت
الشركة على إجابة قسم كبير من الطالبين وتسمى الآن الشركة المذكورة في رفع
أثمان المياه...»^(١).

إنّ شركة مياه بيروت العثمانية بنت على بعد ٥ كيلومترات تحت مخرج
الماء من المغارة سدّاً لجمع المياه التي تسيل في مجرى النهر وقد اشترت أيضاً هذه
الشركة مخرجاً للماء في قناة الوطا أو قناة الأمراء...»^(٢).

ويبدو أنّ الحالة بقيت على ما هي بحيث إنّه من الجائر تنخيط الوضع
القانوني خلال المرحلة الممتلئة بين تاريخ صدور فرمان السلطاني القاضي بجرّ
مياه ماء الشرب من نهر الكلب إلى بيروت وتاريخ صدور القرار رقم ٣٢٠ تاريخ
٩٢٦/٥/٢٦ وفقاً لما يتبيّن أدناه:

١ - «الماء الذي ينصبّ في النهر من تحت المحلّ الذي يسير به أخذ الماء من

(١) ألبير نقاش: لبنان، مباحث علميّة واجتماعيّة، بيروت ١٩٧٠، صفحة ٤٨٠ .

(٢) للرجوع نفسه، صفحة ٤٨٤ .

الكوبانية إلى بيروت يكون مباحاً للانتفاع لمن كان يتناوله سابقاً. (البند الخامس من شروط الصلح بين الشركة والأهالي) (راجع الختوني: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، صفحة ٢١، طبعة عام ١٨٨٤).

٢ - «إنّ الأرزاق التي لها حقّ الشرب من ماء النهر فلتستمرّ على حقّها وعادتها القديمة قبل أخذ الماء للكوبانية إلى أنّنا تناول الماء لشربنا من أوّل شهر أيار إلى أواخر تموز» (البند السابع من ذات المرجع المشار إليه سابقاً).

٣ - «إنّ الترميمية تعطي الماء للأمالك الموجودة في المحلات المتعينة مجدداً لجزء الماء بحسب العادة القديمة» (الفقرة ٢ من الرخصة الممنوحة لشركة الماء) (راجع جرجي تامر: الهدية الوطنية في نظمات لبنان والآثار الدستورية، صفحة ١٣٧، طبعة ١٩٠٩).

يستتج إذن، أنّ الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الذين كانوا يتنعمون سابقاً من الماء الذي ينصبّ في النهر من تحت المحلّ الذي أخذت الشركة المياه منه لبيروت، في حين أنّ كلّ من كان يملك حقّ الشرب من ماء النهر أثبت في حقّه هذا شرط أن يتناول ماء الشرب من أوّل أيار لأواخر شهر تموز، علماً بأنّ المادة ١٢٦٢ من المجلّة قد عرفت حقّ الشرب بأنّه «نوبة الانتفاع من الماء لسقي الحيوان والزرع» في حين أنّ حقّ الشفة هو شرب بني آدم والبهائم.

٤ - «باستثناء الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المشمولين بأحكام العادات القديمة في منطقتي نهر الكلب، يتبيّن بأنّ شركة مياه بيروت قد نُتت ابتداءً من ١٨٨٤ اشتراكات ربيّ وهذا الأمر ثابت في مؤلّف الأب لامنس الذي أورد ميزانية شركة مياه بيروت عن عامي (١٨٩٠-١٨٩٦) والتسمير الحاصل بين الاشتراكات العائدة لمياه الشفة والاشتراكات العائدة للسقي^(١) وقد أتينا هذا الجدول سابقاً.

كما أنّ المهندس ألبير نقاش قد أثبت هو أيضاً في دراسته عن المياه المشورة في مؤلّف لبنان مباحث علمية واجتماعية الصادر عام ١٩١٨ مبدأ اشتراكات السقي في منطقة نهر الكلب مع تحديد أجرة المتر المكعب.

(١) لامنس: للرجع المذكور سابقاً، صفحة ١٧٤.

وقد يعني هذا الأمر أنّ شركة مياه بيروت، بعدما أنهت وختمت الخلاف بينها وبين الأهالي وتحدّدت الحقوق في مياه نهر الكلب، قد ميّرت بين اشتراكات الشفة واشتراكات السقي.

وإنّ هذه القضية العائدة لجزء مياه منطقة نهر الكلب الى بيروت كانت اختباراً قانونياً واقتصادياً وهندسياً بارزاً في المجتمع اللبناني بين ١٨٧٩ و١٩١٤ ولا شكّ في أنّ القرارات التي أخذت تصدر من قبل السلطة المتدبة بتنظيم الأملاك العامة والمحافظة على المياه العمومية قد استخلصت الكثير من هذه التجارب.

